

من وزير المالية  
إلى

الموضوع : حول الخصم من المورد بعنوان اقتناء سيارات لدى أشخاص طبيعيين  
المرجع : مكتبكم الوارد بتاريخ 18 ماي 2016

لقد ذكرتم بمقتضى مكتبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنه لتمويل اقتناءات حرفائها من السيارات المستعملة تقوم شركتكم باقتناء هذه السيارات لدى أشخاص طبيعيين لا يتمثل نشاطهم في بيع السيارات المذكورة، وطلبتكم على هذا الأساس معرفة:

- هل تخضع المبالغ التي تدفعونها بعنوان اقتناءات سيارات لدى الأشخاص المذكورين أعلاه للخصم من المورد بنسبة 1.5%.
- هل يتعين الاستظهار بشهادة في الإعفاء من خصم من المورد في صورة اعتبار الخصم من المورد غير مستوجب في هذه الحالة.

جواباً، يشرفني إعلامكم أن الخصم من المورد بنسبة 1.5% لا يستوجب في الحالة الخاصة على المبالغ التي تدفعها شركتكم مقابل إقتناء السيارات المستعملة لدى أشخاص طبيعيين.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

المندوب العام  
لوزارة المالية  
الإمضاء: سهام بوغديري نسيبة